

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩١

يربط موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية

السنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٣٦٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون مليوناً وستمائة وواحد وسبعون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٨٥٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون مليوناً وخمسمائة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٣٥١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٥٠٢٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١٩٥٤٤٠٠٠ جنيه (فائض الحكومة) .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٤١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وواحد وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٥٧٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٧١٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٨٥٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون مليوناً وخمسمائة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٤١٠٠٠٠ جنيه (فقط) وقدره خمسة ملايين ومائة وواحد وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٧١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٥٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لمركز تنمية التصميمات الصناعية يكون الصرف في حدود الإيرادات المدرجة له والتي يتم تحصيلها طبقاً للقرارات المنظمة لذلك ، ويجوز خلال العام بموافقة وزارة المالية زيادة الإيرادات بما يرد أو ينحصر لهذا المركز من موارد وبالتالي استخداماته وتعديل الموازنة تبعاً لذلك دون ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الرابعة)

لا يجوز استخدام ائتمادي رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومي في غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الخامسة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١ .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ .

(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
٢٥٠٣٦٠٠٠	٢٨٥٣٠٠٠٠	٢١٧٣٦٠٠٠	٢٥٠٢٠٠٠٠
٢٥٠٣٦٠٠٠	٢٨٥٣٠٠٠٠	٢٥٠٣٦٠٠٠	٢٨٥٣٠٠٠٠
٤٢٥٠٠٠	٥٧١٠٠٠٠	٥١١٠٠٠٠	٤٥٧٠٠٠٠
٤٦٩٩٠٠٠	٤٥٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٥٧١٠٠٠٠
٥١٢٤٠٠٠	٥١٤١٠٠٠٠	٥١٢٤٠٠٠	٥١٤١٠٠٠٠
٣٠١٦٠٠٠٠	٣٣٦٧١٠٠٠٠	٣٠١٦٠٠٠٠	٣٣٦٧١٠٠٠٠
<p>أ - الإيرادات الجارية :</p> <p>باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية</p> <p>جملة الإيرادات الجارية (أ)</p> <p>(ب) الإيرادات الرأسمالية :</p> <p>باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة</p> <p>باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية</p> <p>جملة الإيرادات الرأسمالية (ب)</p> <p>إجمالي الإيرادات</p>			
<p>(أ) الاستخدامات الجارية :</p> <p>باب ١ - الأجور</p> <p>باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية</p> <p>جملة الاستخدامات الجارية (١)</p> <p>(ب) الاستخدامات الجارية :</p> <p>باب ٣ - استخدامات استثمارية</p> <p>باب ٤ - التحويلات الرأسمالية</p> <p>جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب)</p> <p>إجمالي الاستخدامات</p>			